

سياسة مكافحة الاحتيال المؤسسي





اعتماد السياسة

تم اعتماد هذا السياسة بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 2023/07/31

جدول المحتويات

3المقدمة
3 بيان السياسة
3 النِطاق
3 الرشوة والفساد
4 السياسة والإجراءات
4 السلوك المحظور
4 الممارسات التي تنطوي على الاحتيال والفساد
5 التقارير المناطة للإدارة المسؤولة عن مكافحة الاحتيال بالشركة إعدادها:
5 هيكل حوكمة مكافحة الاحتيال وتحديد الأدوار والمسؤوليات للأطراف ذات العلاقة
6 تصنيفات الاحتيال:
7 الامتثال للقوانين واللوائح
7 التدريب والتوعية
7 العقود والاتفاقيات
7 المراقبة والإبلاغ
8 الضوابط الداخلية
8 أحكام ختامية

المقدمة

في شركة الأندلس العقارية نلتزم باللوائح والقوانين المحلية والوطنية لمكافحة الرشوة والفساد. سيساعدنا تنفيذ سياسات وإجراءات فعالة لمكافحة الفساد والرشوة، وإجراء العناية الواجبة على شركاء الأعمال، وتوفير التدريب المنتظم والتوعية للموظفين في الحفاظ على سمعتنا المتمثلة في النزاهة وإثبات التزامنا بممارسات الأعمال المسؤولة. ويتم توصيل السياسة على نطاق واسع لجميع الموظفين والمتعاقدين والموردين الخارجيين ويمكن الوصول إليها بسهولة.

تتماشى هذه السياسة مع مدونة قواعد السلوك الخاصة بالأندلس العقارية. تضمن مدونة قواعد السلوك الخاصة بنا، والتي تشمل أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، أن يتم التعامل مع جميع أعمالنا الأولية والتكميلية بطريقة متوافقة.

بيان السياسة

تعتمد الشركة سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه الرشوة والفساد وهي ملتزمة بممارسة أعمالها بأسلوب نزيه وشفاف. تلتزم الشركة بالامتثال لجميع قوانين ولوائح مكافحة الرشوة والفساد المعمول بها.

النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع الموظفين وأصحاب المصلحة في شركة الأندلس العقارية، بما في ذلك الموردين والعملاء والشركاء.

الرشوة والفساد

تشمل الرشوة والفساد إعطاء أو تلقي أي شيء ذي قيمة مقابل معاملة تفضيلية أو نفوذ أو خدمات. وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر النقد، أو الهدايا، أو وسائل الترفيه، أو المدفوعات، أو الخدمات، أو أي مزايا أخرى.

السياسة والإجراءات

السلوك المحظور

تحظر شركة الأندلس العقارية أي شكل من أشكال الرشوة أو الفساد في أنشطتنا التجارية، على الصعيدين المحلي والدولي. وهذا يتضمن:

- المدفوعات غير المشروعة: إعطاء أو تلقي أموال أو مزايا أخرى مقابل معاملة بشكل تفضيلي أو التأثير على قرار.
- مدفوعات التسهيلات: المدفوعات المسددة للمسؤولين الحكوميين لتأمين أو تسريع أداء الإجراءات الحكومية الروتينية.
- المدفوعات التي تتم تحت الإكراه والابتزاز.
- العمولات: مدفوعات غير قانونية يتم إجراؤها للحصول على ميزة في معاملة تجارية.
- تضارب المصالح: المواقف التي يكون فيها للفرد أو الشركة مصلحة مالية في اتخاذ قرار ويستخدم نفوذه للتأثير على النتيجة.
- غسيل الأموال: عملية تمويه عائدات الأنشطة غير المشروعة كأموال مشروعة.
- الابتزاز: المطالبة بالدفع أو الحصول على المزايا الأخرى مقابل عدم التسبب في ضرر أو اتخاذ إجراءات ضد شركة أو فرد
- التداول بناءً على معلومات داخلية: تداول الأوراق المالية بناءً على معلومات جوهرية غير معلنة.

الممارسات التي تنطوي على الاحتيال والفساد

- اختلاس الأموال والأدوات والمعدات والأصول أي كانت قيمتها أو نوعها.
- الاستخدام الغير سليم للموارد ويشمل الاستخدام الغير سليم للأصول أو للخدمات المهنية أو للموارد لأغراض خاصة.
- تزوير أو تحريف المستندات الورقية والإلكترونية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الفواتير وطلبات التوظيف والشيكات أو مستندات الهوية أو تزوير التواقيع والأختام، للحصول على منافع مباشرة أو غير مباشرة سواءً له أو للغير.
- قبول الرشاوي أو العمولات السرية لأي دافع ويشمل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر تقديم المنافع أو الإخلال بأداء أي من الواجبات والمهام الوظيفية بأي صورة من الصور.
- الإهمال المتعمد في التعامل أو التبليغ عن العمليات المالية أو التشغيلية المخالفة.

- إساءة استخدام الصلاحية في الحصول على معلومات داخلية عن أنشطة الأغراض شخصية.
- الكشف عن معلومات سرية وخاصة لأي أطراف سواءً خارجية أو داخلية.
- الإتلاف أو الإزالة أو الاستخدام غير الملائم للسجلات والأثاث والتجهيزات الثابتة والمتحركة والمعدات.
- إساءة استعمال السلطة واستغلال النفوذ للحصول على منافع مباشرة أو غير مباشرة سواءً له أو للغير.
- استغلال ثغرات الأنظمة الآلية للحصول على منافع مباشرة أو غير مباشرة سواءً له أو للغير.

التقارير المناطة للإدارة المسؤولة عن مكافحة الاحتيال بالشركة إعدادها

- ملخص عن الحالات التي تم الإبلاغ عنها من خلال قنوات الإبلاغ عن المخالفات.
- عمليات التحقيق المكتملة والحالات التي لا تزال قيد التحقيق.
- مدى تعاون الإدارات بفحص وتطبيق الضوابط الرقابية للحد من مخاطر الاحتيال.
- مدى تطبيق الأدوات الرقابية المتعلقة بسيناريوهات الاحتيال.

هيكل حوكمة مكافحة الاحتيال وتحديد الأدوار والمسؤوليات للأطراف ذات العلاقة

1. المستوى التنفيذي ومجلس الإدارة:

- تحديد السياسات والاستراتيجيات لمكافحة الاحتيال والفساد.
- تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ تلك السياسات.
- التأكد من تضمين مكافحة الاحتيال في أهداف المؤسسة واستراتيجيتها.

2. الموظفين والعاملين:

- التعاون مع مسؤول مكافحة الفساد والاحتيال والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه.
- الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد والاحتيال.
- الالتزام بمعايير النزاهة والسلوك الأخلاقي.

3. قسم التدقيق الداخلي:

- تنفيذ تدقيق دوري لتقييم فعالية إجراءات مكافحة الاحتيال.
- تقديم توصيات لتحسين العمليات وتعزيز الرقابة الداخلية.

4. قسم الالتزام والقانوني:

- توجيه الأمور القانونية المتعلقة بمكافحة الاحتيال والفساد.
- تقديم المشورة فيما يتعلق بالالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

5. نظام الإبلاغ السري:

- توفير وسيلة آمنة وسرية للموظفين للإبلاغ عن حالات محتملة للفساد أو الاحتيال.
- 6. الجهات الخارجية المعنية (الجهات التنظيمية، الشركاء التجاريين، العملاء):
- التعاون مع المؤسسة في تنفيذ سياسات مكافحة الاحتيال والفساد.
- التبليغ عن أي نشاط مشبوه أو احتيالي.

تصنيفات الاحتيال

1. الفساد:

- الرشوة: تطلق عبارة رشوة على أي طلب قام أي شخص بطلبه لأجل نفسه أو لغيره أو رضي أو قام بأخذ وعد. أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم من أجل الحصول من أي سلطة عامة على أمر أو قرار أو عمل أو التزام أو ترخيص أو على وظيفة أو اتفاق توريد أو خدمة أو ميزة من أي نوع .
- تعارض المصالح والابتزاز: هو استغلال الوضع الوظيفي أو السلطة بهدف تحقيق مكاسب شخصية أو التلاعب بالآخرين من خلال تهديدات أو ابتزاز.
- قبول الهدايا بشكل غير قانوني: يشمل تجاوز السلطة أو انتهاك القوانين واللوائح من خلال قبول هدايا.

2. الاحتيال في البيانات المالية:

- التلاعب بالقوائم المالية: تغيير الأرقام أو تضخيم الأصول أو تقليل الالتزامات لتحسين الصورة المالية للشركة
- الإفصاح الكاذب: تقديم معلومات زائفة أو مضللة في التقارير المالية.

3. إساءة استخدام السلطة:

- الاحتيال التنظيمي: استخدام السلطة لتحقيق أهداف غير أخلاقية داخل الشركة.
- استغلال الموارد المؤسسية: استخدام الموارد والممتلكات والمعلومات بطرق غير مشروعة.
- التعامل غير العادل مع الموردين والعملاء: التلاعب بعمليات الشراء والمبيعات لصالح شخصي أو مؤسسي.

الامتثال للقوانين واللوائح

يجب على جميع الموظفين والشركاء التجاريين في شركة الأندلس العقارية الامتثال لجميع القوانين المعمول بها المتعلقة بالرشوة والفساد، ولوائح نزاهة السعودية وقانون مكافحة الرشوة والفساد في السعودية. قد يؤدي أي انتهاك لهذه القوانين إلى عقوبات جنائية ومسؤولية مدنية.

سنجري العناية الواجبة على جميع الوكلاء والشركاء الخارجيين لتقييم امتثالهم لسياسة الشركة لمكافحة الرشوة والفساد والقوانين واللوائح ذات الصلة. ستكون العناية الواجبة شاملة ويجب أن تشمل عمليات التحقق من سمعة الطرف الثالث، والاستقرار المالي، وسجل التتبع، وكذلك على أي أفراد مرتبطين بمورد الطرف الثالث.

التدريب والتوعية

نحن ملتزمون بضمان أن جميع الموظفين وشركاء الأعمال يفهمون ويلتزمون بسياستنا لمكافحة الرشوة والفساد. سنوفر برامج تدريبية وتوعوية حول مخاطر وعواقب الرشوة والفساد ونضمن حصول جميع الموظفين وشركاء الأعمال على نسخة من هذه السياسة.

العقود والاتفاقيات

إن شركة الأندلس العقارية تراعي أنظمة ولوائح مكافحة الرشوة والفساد في جميع العقود والاتفاقيات مع البائعين والوكلاء والشركاء الخارجيين. والتأكد من امتثال مقدم الخدمة أو الوكيل أو الشريك التابع لجهة خارجية لجميع قوانين ولوائح مكافحة الرشوة والفساد المعمول بها لدى المملكة العربية السعودية او هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) وسياسة الشركة لمكافحة الرشوة والفساد.

المراقبة والإبلاغ

يجب على أي موظف يشتبه في أو يشهد رشوة، أو فسادًا إبلاغ المدير، أو قسم الموارد البشرية، أو مسؤول مكافحة الرشوة والفساد المعين بذلك فورًا. سنحقق على الفور في جميع مزاعم الفساد ونتخذ الإجراءات التأديبية والقانونية المناسبة، بما في ذلك إنهاء التوظيف، واسترداد الأموال، وإبلاغ السلطات المعنية.

ستقوم الشركة بإبلاغ سياساتها وإجراءاتها الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد إلى جميع الموظفين والشركاء وستضمن إمكانية الوصول إلى السياسة والإجراءات على نطاق واسع. ستقوم الشركة أيضًا بإبلاغ التحديثات والتغييرات التي تطرأ على السياسة والإجراءات بشكل منتظم إلى جميع الأطراف ذات الصلة.

الضوابط الداخلية

سنقوم بتنفيذ الضوابط والإجراءات الداخلية لكشف ومنع الرشوة والفساد. قد تتضمن هذه الضوابط والإجراءات عمليات تدقيق منتظمة، ومراجعات لتقارير المصروفات وعمليات الشراء، ومراقبة تطورات الصناعة واتجاهاتها.

أحكام ختامية

- 1- تطبق هذه اللائحة ويتم الالتزام والعمل بها من قبل الشركة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.
- 2- يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية – عند الحاجة – أو عند إدخال تغييرات في سياسات الطلبات العليا أو المتطلبات التشريعية أو بعد أي حدث مهم قد يستدعي تغييراً في هذه السياسة ويتم عرض أي تعديلات مقترحة من قبل الإدارة الموارد البشرية على إدارة الحوكمة والذي يقوم بدراسة ومراجعة التعديلات المقترحة ويوصي بها للرئيس التنفيذي لاعتمادها.
- 3- تعمل إدارة الموارد البشرية على مشاركة الإدارات الأخرى بما يطرأ من تعديلات أو مقترحات على هذه السياسة واستطلاع مرئياتها وملاحظاتها بما يحقق الهدف من ورائها.